Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لقد رد ابن هشام رأي الفراء والزمخشري في شرح القطر ، من غير أن يختار إعراباً لهذه القراءة ، فقال ، وهو يذكر شروط التوكيد بكُلّ : الثالث[1]: أن يتصل بها ضمير عائد على المؤكد ، فليس من التأكيد قراءة بعضهم ﴿ **إنا كلاً فيها** ﴾ خلافاً للزمخشري والفراء .

ولكنه في أوضح المسالك اختار البدلية ، وأجاز الحالية ، قال[2] : ﴿ **كلاً** ﴾ بدل ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف .

وفي المغني اختار ابن هشام البدلية أيضاً ، مع بيان الأسباب ، ولكنّه ضعّف الحالية ، فقال[3] : وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم : ﴿ **إنا كلاً فيها** ﴾ إن ﴿ **كلاً** ﴾ توكيد ، والصواب أنها بدل ، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز إذا كان مفيداً للإحاطة ، نحو : قمتُم ثلاثتُكم ، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير ، ويجوز لكل أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير ، نحو : جاءني كلُّ القوم ، فيجوز مجيئها بدلاً .. فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة .

ثم ضعّف ابن هشام رأي بن مالك في اختيار الحالية ، قال : وخرجها ابن مالك على أن كلاً حا ل، وفيه ضعفان : تنكير كل بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى ، وهو نادر ، كقول بعضهم : مررت بهم كُلاً ، أي جميعاً ، وتقديم الحال على عاملها الظرفي .

---

(١) شرح قطر الندى ٤١٥ .

(٢) أوضح المسالك ٣٢٨/٣ .

(٣) مغني اللبيب ٥٦٤ .